

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٢ فبراير ٢٠٠٥

ضابط استرالي زار عضوم وأكد عدم علاقة المشتبه بهم بالتفجير

تعيين محقق عدلي في حادث اغتيال الحريري وتكليف خبراء تحديد كيفية وقوع الانفجار

□ بيروت - "الحياة"

وكان القاضي فهد كلف امس القاضي مزهر، تعيين خبراء ومهندسين في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لتحديد اماكن حصول التفجير سلكياً بواسطة سلك يوضع تحت الأرض ويكون متصلاً بشريط كهربائي موصل بدوره بصاعق داخل عبوة متفجرة،

او حصوله لاسلكياً بواسطة التحكم عن بعد إثر التشويش على اجهزة الحريري المتطورة في مجال تعطيل المتفجرات.

ومن هذا المنطلق فإن جميع التقارير والأدلة التي جمعت من جانب الاجهزة الامنية المختصة من مكان الحادث ستكون موضع بحث من لجنة التحقيق الدولية المؤلفة من خبراء سويسريين في مجال المتفجرات وADN والتي ستكون منطلقاً للتحقيق العدلي مع أبو عراج، في وقت لا يزال والد ووالدة أحمد أبو عدس الذي ظهر في شريط فيديو مصور، وأعلن فيه مسؤولية "منظمة النصر والجهاد في بلاد الشام" عن الحادث، قيد التوقيف.

وفي إطار التحقيقات أيضاً، التقى بعد ظهر امس وزير العدل سفيراً استرالياً في لبنان ستيفان شوابسكي يرافقها ضابط الارتباط الاسترالي في الشرق الاوسط ريتشارد ستانفورد الذي اوضح ان التحقيقات التي أجرتها بلاده اظهرت براءة الأشخاص العشرة الذين اشتبهت السلطات اللبنانية بتورطهم في الاغتيال.

وكانت الشرطة الاسترالية اكدت ان الفحوص المخبرية اثبتت عدم وجود أي آثار لمتفجرات على ملابس الأشخاص العشرة او المقاعد التي جلسوا عليها في الطائرة التي اقلتهم الى استراليا.

■ مع توقع وصول نائب رئيس الشرطة الايرلندية بيتر فيتز جيرالد خلال الأيام القليلة المقبلة الى لبنان بناء على تكليف من الامين العام للأمم المتحدة كوفي انان وكذلك لجنة تحقيق دولية مؤلفة من خبراء سويسريين لاجراء تحقيق في حادث اغتيال الرئيس رفيق الحريري، أصدر وزير العدل القاضي عدنان عضوم امس، قراراً عين بموجبه رئيس محكمة الجنايات في بيروت القاضي ميشال أبو عراج "محققاً عدلياً" في قضية الاعتداء على أمن الدولة الداخلي في ١٤ شباط (فبراير)

الماضي التي اسفرت عن مقتل الرئيس رفيق الحريري وعدد من الأشخاص وما تفرع عنها". وفي هذا الوقت ينتظر ان يرفع قاضي التحقيق العسكري الأول رشيد مزهر يده عن القضية، ويحيل الملف الى النيابة العامة التمييزية لاداعه المحقق العدلي لمباشرة تحقيقاته.

أما على صعيد التحقيقات الاولية، فإن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي جان فهد انتقل مجدداً امس الى مكان الحادث يرافقه احد العمال الذين قاموا بأعمال في المنطقة قبل ايام من الاغتيال والذي اكد عدم وجود مجارٍ للصرف الصحي في المكان الذي وقع

فيه الحادث، وانما على بعد ٥٠ متراً منه.

وعثر امس على جثة يعتقد بأنها للمدعو عبدالحميد الغلابيني وهي متفحمة تحت احدى السيارات المحترقة، وقد نقلت الى مستشفى الجامعة الاميركية حيث ستجرى فحوصات DNA للتأكد من صاحبها.